http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1402) السنة السادسة -السبت (3) كانون الثاني 2009

الآراء الـــواردة فـي الـصفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

قصة التحام الدين بقوة بالدولة العربية الكلاسيكية

شاكر النابلسي

هل صحيح أن «التاريخ السياسي الإسلامي ركام من الأقذاء، نما على مرّ الأيام، وبلغ ذروته في السنين العجاف»؟ كما قال الشيخ محمد الغزالي («مائة سؤال عن الإسلام»، ص ٢٨١).
لقد كان اليونانيون أول شعوب الأرض التي فصلت السياسة عن الغيب. وجعلوا مصدر الجماعة البشرية المُعيّنة هي السلطة التشريعية الحقيقية، وليست السلطة الدينية السياسية المتعالية والمتمثلة بـ (ظل اللّه على الأرض، سلطان اللّه، خليفة اللّه). وبذا فقد كان اليونانيون متقدمين جداً في السياسة وفنونها على الدولة العربية الكلاسيكية التي ربطت بين السياسة والغيب، واعتمدت على التشريع الإلهي واعتبرته مصدر السلطة.

الإسلام جاء بالدولة العربية الموحدة

كان المجتمع العربي قبل الإسلام ضد الدولة. وكان مجتمع اللادولة. والإسلام هو الذي جاء بالدولة العربية ووحد القبائل العربية تحت راية الإسلام، وأقام الدولة من خلال الإسلام. فمنذ بداية الدولة العربية الكلاسيكية بعد عام ٦٢٢م كان الخلفاء الراشدون ومعظم الولاة على الأمصار وقادة الجيش من طبقة قبلية واحدة هي قريش، برغم أن الذين اجتمعوا في أول مؤتمر سياسي في سقيفة بني ساعدة في المدينة كانوا يريدون انتخاب خليفة من غير قريش من المهاجرين. فقد كان المجلس العسكري الذي شكّله أبو بكر لقيادة حروب الردة من قريش. وتم استبعاد الأنصار عن القيادات العسكرية ومركز القرار السياسي، برغم أن طابع هذه الحروب وهذه الفتوحات كان إسلامياً وليس عربياً فقط، أو قرشياً فقط. (أنظر: إبراهيم بيضون، «الحجاز والدولة الإسلامية»، ص ٢٠٣).

وطالب الأنصار أن يكون من المهاجرين أمير ومن الأنصار أمير (منكم أمير ومنا أمير) وهو الحق في زعمنا، إلا أن أبا بكر وعمر وقفا لهم بالمرصاد وردوهم، وأصرا على انتخاب قرشي وهو أبو بكر. وينفي بعض الباحثين الإسلاميين أن يكون هذا قد وقع. ويقولون بأن «انتخاب أبي بكر كان انتخاباً حراً نزيهاً في ظل استفتاء شعبي حر عاصف»(انظر: نجيب الكيلاني، «حول الدين والدولة»، ص٢٥). ونحن نعلم بأن الاستفتاء الشعبي لم يتم في تاريخ الدولة الإسلامية كلها، سواء كان في العصر الراشدي، أو في العصر الأموي، أو في العصر العباسي. وأن البيعة كانت تؤخذ من «أهل الحل والعقد» فقط. وهؤلاء من كبار القوم، وزعماء القبائل، وكبار موظفي الدولة، وقادة الجيش، والولاة فقط. وقد تمّ كل هذا برغم أن الرسول عليه الصلاة و السلام قال: «اسمعوا وأطيعوا ولو ولّي عليكم عبد ذو زبيبة». وهذا ينافي قول عمر بن الخطاب الذي أعطى نفسه الحق في تولية سالم (مولى حذيفة) لو كان حياً، وقال : «لو كان سالم مولى حذيفة حياً لوليته، أو لما دخلتني فيه الظنة. وهكذا كرّست عصبية قريش السلطة فيها ولها، كحق مقدس لقريش لمدة ثلاثة قرون (٦٣٢-٨٧٨م). وأصبح القرشيون من الخلفاء هم أركان الدين وأركان السياسة في الوقت نفسه، مما أثار حفيظة القبائل العربية الأخرى، فقام شعراء وخطباء هذه القبائل «يحذّرون من الطبيعة القمعية للسلطة، ويذكّرون بشرور المُلك، ويتذكرون مظالم الفرس والروم، ليقولوا في النهاية أنهم ليسوا على استعداد لاستبدال سطوات طغاة الروم والفرس بسطوات قريش المسيطرة في مكة والمدينة باسم الإسلام، ووحدة الأمة.

ما هي مسؤولية قريش؟

ولا شك أن قريشاً هي المسؤولة طيلة عهد ماض وعهد حاضر عن هذا الصراع المحتدم بين دعاة فصل الدين عن الدولة، وبين دعاة وصل الدين بالدولة. وهي السبب الرئيسي في هذا الصراع الذي كلف الأمة العربية في الماضي والحاضر خسائر كبيرة لا تحصى، وذلك عندما أرست قريش مفهوم الملكية السياسية في الدولة العربية الكلاسيكية طيلة ثلاثة قرون لاحقة. وهي التي كانت سبباً رئيسياً في ربط الدين بالدولة طيلة خمسة عشر قرناً من الزمان (٦٣٢-٢٠٠٠) وفي الصراع الديني بين المسلمين أنفسهم إلى يومنا هذا، وذلك عندما بدأ الأمر بالتعظيم من شأن قريش والزعم أنها «جُنّة» للعرب والإسلام. وتثبت فكرة أن الدين الذي جاءت به قريش بلسانها ولغتها هو لكل الناس، ولكن السلطة السياسية لقريش فقط. ولنا أن نلاحظ أنه لا ينفرد تاريخ السياسة العربية الإسلامية وحده بمثل هذه الميزة العصبية. فتاريخ الأمم السياسية الأخرى تنفرد كذلك بمثل هذه العصبية. فمن المعروف أن الملك أو الملكة في بريطانيا يجب أن يكون أو تكون- بحكم الدستور- من المذهب الانجليكاني بصفة خاصة. وأن الرئيس الأمريكي غالباً ما يأتي من المذهب البروتستانتي، برغم أن الدستور الأمريكي لا ينصُّ على ذلك. كما أن الدساتير العربية لم تنصُّ على أن يكون الحاكم قرشياً. ولكنه العُرف هنا وهناك هو السائد. (أنظر: جوزيف مغيزل، مصدر سابق، ص١٢٥).

القبض على الدالين: دال الدين ودال الدنيا

فكانت قريش هي القابضة على الدالين معاً: دال الدين ودال الدنيا. ولم تكن هناك منذ البداية أية قسمة بين ما لله وما للقيصر. فلا قيصر هنا. فلم يترك الخلفاء الراشدون الدين وتشريعاته وقضائه لبقية الصحابة الآخرين من حولهم وتفرغوا هم لأمور الحكم وإدارة الدولة. بل هم تولوا كل هذا بأنفسهم: الدين والدولة. وطلبوا من الرعايا أن يطيعوهم ما داموا هم ينفذون تعاليم الله. وهو ما جاء على لسان أبي بكر في أول خطبة له بعد توليه الحكم، حيث قال:

« أيها الناس، لقد وليتُ عليكم ولستُ بخير منكم. فإن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوّموني. أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإذا عصيتُ الله فلا طاعةَ لي عليكم».

وقد كان مثل هذا الخطاب السياسي/الديني الافتتاحي للحكم وللعهود، هو ما درج على قوله باقي الخلفاء في العصور الراشدية والأموية والعباسية وغيرها فيما بعد.

انعدام الآليات السياسية لمراقبة الحكم

ولكن السؤال هنا هو:

ما هي الآليات السياسية التي تقوم عليها مراقبة أداء الحاكم وعمله، وتحاسبه على عمله خطأً كان أم صواباً؟

لقد رفض بعض الخلفاء الراشدين كعثمان بن عفان مثلاً الحساب من قبل الصحابة الجالسين من حوله – لعدم وجود آلية شرعية وقانونية للحساب والعقاب – كما رفض التخلّي عن الحكم عندما طُولب بذلك. واعتبر أن الولاية والحكم هو من عند الله، وليس من عند الناس أو الشعب. وأن الله وحده هو الذي ينزع منه الملك إن شاء وقدّر. وأن الناس لا تملك حق نزع الحكم منه. وقال قولته المشهورة التي أصبحت دستوراً عربياً إسلامياً واضحاً فيما بعد، وعلى امتداد ألف وخمسمئة سنة، كما أصبحت سيفاً مسلطاً على رقاب المعارضة: «والله لن أخلع أبداً البُردة التي ألبسني إياها الله».

مما اضطر الصحابة إلى قتله فيما بعد.

آليات الحكم الإسلامي

ولعل المهم في تجربة الحكم الراشدي أن الخليفة وحده هو الذي كان تُعطى له البيعة. فقد كانت البيعة لا تؤخذ من الناس كافة، كما هو الحال في الانتخابات الديمقراطية هذه الأيام. ولكنها كانت تؤخذ من «أهل العقد والحل»، أي رؤساء القبائل وحكام المقاطعات وكبار رجال الدولة فقط. وقد تحولت البيعة بدءاً من العهد الأموي إلى أداة لتقديس السلطة السياسية، وذلك بواسطة ممكنات التسامي أو التصعيد الناتجة عن يمين الولاء (بيعة الرضوان) التي قدمت للرسول عليه السلام تحت الشجرة.(انظر: ماجد فخري، «دراسات في الفكر العربي»، ص٢٧٨، وانظر: محمد أركون، «السيادة العليا والسلطات السياسية في الإسلام»، ص٥٣). وأصبح الخليفة هو الذي كان ينتخَب في هذا النطاق المحدود الضيق. ونقول الشورى الضيقة المحدودة، لأنه لم يتم من خلالها إنشاء «مؤسسة للشورى» أو تنظيم عملها وبيان آلياتها وقواعدها. وما كان تعيين عمر بن الخطاب ستة من الصحابة للشورى إلا لانتخاب واحد من هؤلاء الستة للخلافة، وليس لإقامة «مؤسسة للشورى»(أنظر: رضوان السيّد، «الأمة والجماعة والسلطة»، ص٢٦٤). في حين أن آليات الانتخاب والبيعة هذه لم تكن تُطبق على الولاة، وهم من الأهمية بمكان كبير. فكان الولاة يعينون تعييناً مباشراً من قبل الخليفة، ولا ينتخبون من أهالي الأمصار. كما كان عزل الولاة بيد الخليفة، وليس بقرار من أهالي الأمصار. ومن المعروف أن واحداً من الأسباب وراء مقتل عثمان كان تنحيته للولاة من الصحابة الذين عيّنهم عمر بن الخطاب، وتعيينه ولاة من صغار السن من أقاربه ذوي الخبرة القليلة في شؤون الإدارة.

وإذا افترضنا أن السياسة هي فن الممكن وهدفها الاستحواذ على السلطة وإخضاع المجتمع المدني، دون أن يكون لذلك أية اعتبار لأي موقف أخلاقي، فإن هذا المعنى للسياسة بدأه في التاريخ العربي الإسلامي عثمان بن عفان «لكن إرهاصاته الأولى بدأت في فترة الدعوة النبوية وفُتح كمجال في حادثة السقيفة»، كما يقول رضا الزواري («في نقد الإيديولوجيا»، ص٣٣).

اللحظة التاريخية لبروز السلطان

وسلك الخلفاء الأمويون والعباسيون من بعد عثمان هذا المسلك. وهؤلاء – في رأي بعض الباحثين – لم يسلبوا السلطة الراشدة سلباً، بقدر ما كانوا الورثة الشرعيين لها، وبقدر ما حققوا اللحظة التاريخية لبروز السلطان. وهو ما عبّر عنه الرسول عليه السلام بقوله: «الخلافة بعدي ثلاثون عاماً، ثم مُلك». غير أن كثيراً من الباحثين من يُرجّح أن هذا الحديث موضوع في زمن الأمويين لتبرير استيلائهم على السلطة. وهو ما دفع واحداً من الخلفاء – وهو عبد الملك بن مروان – إلى القول في أول خطبة له في صلاة الجمعة:

والله لو قال لي أحدكم اتقِ الله، لضربت عنقه.

واعتُبر الحكّام العرب والمسلمون فيما بعد بأنهم خلفاء الله على الأرض وليسوا خلفاء الرسول عليه السلام، أو بممثلين للناس في الحكم. وهو ما يفسر قول معاوية بن أبي سفيان:

«الأرضُ لله.. وأنا خليفةُ الله. فما أخذتُ فلي، وما تركتهُ للناس فبالفضل مني».

وقول أبي جعفر المنصور حين تولّى الخلافة:

«أيها الناس لقد أصبحنا لكم قادة، نحكمكم بحق الله الذي أولانا وسلطانه الذي أعطانا.. وإنما أنا سلطان الله في أرضه، وحارسه على ماله. جعلني عليه قفلاً، إن شاء فتحني لإعطائكم، وإن شاء قفلني».

وبما أن هؤلاء الحكام يطبقون الشريعة فهم ليسوا إلا نواباً عن الله في حكم الأرض. وهكذا نصل إلى الحكم بالحق الإلهي الذي لم يعرفه الإسلام وعرفته الكنيسة الغربية». وهؤلاء هم ملوك وحكام الشرع وليس الشارع. وراحوا كلما اشتد صوت المعارضة وعلا، ترديد الآيات التي تشير إلى خلفاء الله في الأرض وحقهم الإلهي المقدس في الحكم. ومن الآيات التي درج بعض علماء الدين على ترديدها دائماً أمام الحكّام وعلى مسامعهم، تقرباً وتزلفاً من الحكّام الذين اعتُبروا كلهم خلائف الله في الأرض، ولقد قال هذا صراحة الخليفة الراشدي عثمان بن عفان الذي تلقّب بلقب «خليفة الله « وذكر هذا اللقب حسان بن ثابت في رثائه لعثمان. بل إن عثمان اعتبر أن الخلافة «قميص قمّصه الله له»، ورفض حق الأمة في خلعه وعزله وكان ذلك من أسباب قتله. وقال هذا صراحة معاوية وملوك الأمويين من بعده. ومعاوية هو القائل: «الأرض لله، وأنا خليفة الله، فما أخذتُ فلي، وما تركته للناس فبالفضل مني». وهو ما قاله صراحة أيضاً الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور من أنه «سلطان الله في أرضه، وحارسه على ماله». في حين يقول بعض المدافعين عن نظام الحكم في الإسلام «إن الحاكم في نظر الإسلام لا يستمد سلطته من الله، وإنما يستمدها من الشعب الذي اختاره خليفة للمسلمين»(أنظر: محمد النبهان، «نظام الحكم في الإسلام»، ص١٦٥). ويقول محمد عمارة، إن الشيعة العلوية مع معاوية الأموي مع المنصور العباسي اتفقوا جميعاً على» الحق الإلهي» للحاكم. في حين ينكر فهمي هويدي، ومحمد عاشور هذا، ويقولان إن التاريخ الإسلامي لم يعرف ذلك الحاكم الذي يعتبر نفسه «ظل الله على الأرض» وأن هذا «التصور الثيوقراطي لمنصب الخلافة أو الإمامة ليس التصور المقبول». ونحن نعلم جيداً بأن الخلفاء المسلمين قد حكموا بمنطق «الحكم الإلهي المطلق» وبنظرية «ظل الله على الأرض» بدءاً بعثمان بن عفان وحتى يومنا هذا، مروراً بالعثمانيين حيث لقب السلطان سليم الأول (١٤٦٧-١٥٢٠) نفسه بلقب «ظل الله على الأرض»، وإن لم يقلها بعضهم أو يعلنها صراحةً، وما زالوا يفعلون ذلك إلى يومنا هذا.(أنظر: محمد عمارة، «المعتزلة وأصول الحكم»، ص ٢٩٣، ٢٩٤. وانظر: فهمي هويدي، «القرآن والسلطان»، ص ١٣٣. وانظر: محمد بن عاشور، «نقد علمي لكتاب الإسلام وأصول الحكم»، ص٤. وأنظر: فهمي جدعان، «أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث»، ص ٣٤٢. وانظر: نيقولاي ايفانوف، «الفتح العثماني للأقطار العربية»، ص٦٤).

تايلاند في عهدة زعيم شاب، لكنه حكيم ومثقف وموهوب

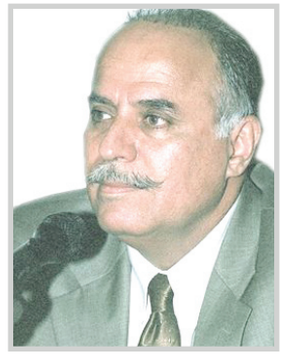

عبدالله المدني

كلما حدث طارئ في تايلاند وضع الكثيرون، ولا سيما في الخليج والجزيرة العربية، أيديهم على قلوبهم، فهي كل ما تبقى لهم كوجهة سياحية مثالية تجمع ما بين جمال الطبيعة والأمن والاستقرار والأسعار المعتدلة والمعاملة الطيبة والخدمات الراقية، بعدما عصفت الحروب والهزات السياسية والتلوث البيئي بمدن قريبة من بلدانهم كانت ذات يوم مقصدا مفضلا لهم مثل بيروت ونيقوسيا إلى الشمال وشيراز إلى الشرق وأسمرة إلى الغرب.

التايلاندي مسالم بطبعه

لكني كنت وما زلت لا أخشى ما يخشاه هؤلاء، ربما لأن سنوات الإقامة والعمل في بانكوك قربتني إلى التايلانديين بدرجة أدركت معها كم هم مسالمون، وكم هم يفضلون نيل مطالبهم بالوسائل السلمية المشروعة مهما كانت تلك المطالب وبالتالي كم هم مهمومون بالحفاظ على المكتسبات التي حققها وطنهم بدلا من حرقها وتدميرها في لحظة غضب أو انفعال. وهذه لعمري درس للكثيرين من أبناء أوطاننا المأزومة الذين تسحرهم كلمة خطيب مفوه من هنا أو شعار حزب راديكالي فوضوي من هناك فيصطفون وراءها دون تمحيص للأجندات والغايات الإجرامية التي يحملها هؤلاء.

خسائر اقتصادية فادحة

نعم لقد شل المتظاهرون التايلانديون في شهر نوفمبر/تشرين الثاني الماضي باعتصاماتهم أمام مباني الحكومة واحتلالهم مطار « سوفارنابهومي « الدولي و مطار «دون موانغ» الداخلي قطاعات اقتصادية حيوية، فخسرت البلاد من وراء ذلك بلايين الدولارات، لا سيما وان الحدث وقع في موسم أعياد الميلاد الذي يحول تايلاند إلى احد أفضل الوجهات السياحية للسائحين القادمين من أوروبا. لكن الأمر لم يتعد ذلك إلا لماما. إذ لم يتقاتل أنصار الحكومة وأنصار المعارضة بالسكاكين والفؤوس، ولم يحطم أي من الطرفين معاقل الآخر، ولم يقدم أي منهما على زرع المتفجرات أو إرسال القناصة أو وضع المتاريس أو تفخيخ المركبات. كما لم ير التايلانديون ساستهم على الشاشات الفضائية وهم في وصلات ردح وشتائم من العيار القبيح.

مجرد مواطن تايلاندي

واليوم عادت الأمور إلى طبيعتها، وكأن شيئا لم يكن، بعدما قررت المحكمة الدستورية في الثاني من ديسمبر/ كانون الأول أن انتخابات عام ٢٠٠٧ التي أتت برئيس الوزراء سامك سوندارافيج شهدت تزويرا، وان حزب الأخير المعروف باسم حزب القوة الشعبي بات محظورا. وهذا الحكم كان كافيا لدفع سوندارافيج إلى الاستقالة معطوفا على تصريحات ذات دلالات مهمة – ليت ساستنا العرب يتعلمون الدروس منها! حيث لم يجادل الرجل في شرعية الحكم الصادر ضده من عدمه ولم يزايد أو يتقمص دور عنترة، وإنما قال عبارة بليغة : « من هذه اللحظة، لم اعد احمل ألقابا سوى لقب مواطن تايلاندي».

الزعيم الاصغر سناً في تاريخ البلاد

ولإشغال منصب رئيس الحكومة الشاغر جرى تصويت خاص داخل البرلمان في ١٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ اختير بموجبه « أبهيسيت فيجاجيفا « لهذا المنصب ليصبح الأخير أصغر رئيس وزراء في تاريخ تايلاند منذ أكثر من ستة عقود، بل وأكثرهم تميزا لجهة سيرته الذاتية المزركشة. فالرجل الذي يعتبر أول شخصية تقود المعارضة في مجلس نواب تايلاندي منتخب هو من مواليد الثالث من أغسطس/آب عام ١٩٦٤ في مدينة « نيوكاسل أب أون تاين « البريطانية حيث كان والده الدكتور أثاسيت فيجاجيفا ووالدته الدكتورة سوداساي فيجاجيفا يدرسان الطب. وبسبب من ذلك ألحقه والده – الذي صار فيما بعد بروفسوراً في الطب ورمزا من رموز التكنوقراطية التايلاندية ووكيلا لوزارة الصحة في أوائل التسعينيات – بمدارس بريطانية راقية في ايتون وأكسفورد، قبل أن يتخرج من كلية سانت جون في أكسفورد حاملا درجة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في الفلسفة والسياسة والاقتصاد. غير أن طموح الرجل كان أكبر من ذلك، بدليل أنه عاد إلى بريطانيا من بعد فترة عمل قصيرة كمحاضر في « أكاديمية تشولاتشوكلاو الملكية التايلاندية « ليحصل من جامعة أكسفورد على درجة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ثم ليعود فيعمل محاضرا في كلية تامسات ببانكوك وفي نفس الوقت ليلتحق كطالب ماجستير في كلية القانون بجامعة رامخامهانغ التايلاندية.

أصول عائلية مزركشة

على أن المسيرة التعليمية للزعيم التايلاندي الجديد ليست هي وحدها المزركشة. فأصوله العائلية أيضا كذلك. إذ تعتبر أسرة « فيجاجيفا « من الأسر التايلاندية ذات الأصول الصينية العريقة، بل وأيضا من الأسر التي حافظت على علاقات ود وتواصل مع النخب الملكية الحاكمة منذ أواخر القرن الثامن عشر فصار صوتها وكلمتها مسموعا في دوائر صنع القرار الملكية. هذه العلاقات التي يقال أنها بدأت في حقبة الملك راما الخامس (أحد أهم ملوك تايلاند تأثيرا لجهة تحديث البلاد وعصرنتها) و تواصلت عبر ثلاثة أجيال من أسرة « يوان « والكلمة الأخيرة هي اسم أسرة رئيس الوزراء الجديد بالصينية.

دخول المعترك السياسي

والشيء نفسه يمكن أن يقال بشأن قصة دخوله إلى المعترك السياسي وما تعلمه من عالم السياسة الشائك – وهو كثير ومتنوع برغم قصر الفترة . وضع فيجاجيفا قدمه أول مرة في ساحة السياسة في عام ١٩٩٢ أي بعيد انقلاب عام ١٩٩١ العسكري، حينما ترشح لعضوية البرلمان عن دائرة بانكوك ضمن مرشحي الحزب الديمقراطي. وهو لئن فاز واستطاع أن يشق طريقه بسرعة في صفوف هذا الحزب، فانه لم ينجح في ما راهن عليه وهو الفوز بقيادته العليا. غير أن المنصب بنفسه سعى إلى الرجل بعد الهزيمة الساحقة التي مني بها الحزب الديمقراطي في انتخابات عام ٢٠٠٥ البرلمانية.

إسقاط الحكومة بقرار ملكي أمر غير دستوري

و أثناء الأزمة السياسية ما بين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ دعا فيجاجيفا عاهل البلاد الملك بوميبول ادوليداج إلى استبدال رئيس الحكومة تاكسين شيناواترا بشخصية أخرى تقود حكومة مؤقتة وذلك بدعوى ما كان الشارع يردده وقتذاك عن تآمر شيناواترا وأتباعه للإطاحة بالملكية وتزايد نفوذه وقوته وفساده إلى حدود غير معقولة، لكن الملك رفض الطلب قائلا: أن تعيين رئيس للحكومة بقرار ملكي هو عمل غير دستوري وغير ديمقراطي لا يمكنه اتخاذه. وحينما دعا شيناواترا التايلانديين إلى انتخابات عامة للخروج من الأزمة، قاطعها فيجاجيفا بدعوى أنها لا تكتسب أية مشروعية وأنها مجرد مسرحية القصد منها توجيه الأنظار بعيدا عن فساد الحكومة وزعيمها، فيما اتهمه شيناواترا بدفع أموال إلى أحزاب سياسية صغيرة للوقوف معه ومقاطعة الانتخابات، وهو ما ثبت بطلانه من خلال لجنة شكلت للتحقيق في الأمر. وهي نفس اللجنة التي دانت شيناواترا بالفساد وجمدت حزبه « حزب التايلانديون يحبون التايلانديين « أو تاي راك تاي، قبل أن يغادر شيناواترا تايلاند إلى منفاه الاختياري أولاً في بريطانيا، ولاحقاً في الصين.

مثالان

ويمكننا الإطلاع على ما اكتسبه الزعيم التايلاندي الجديد من دروس سياسية وأساليب هادئة للتعاطي مع التطورات من خلال المثالين التاليين:

١ – في عام ٢٠٠٧ وعلى اثر قيام الجيش بانقلاب عسكري ضد حكومة تاكسين شيناواترا بقيادة قائد القوات المسلحة الجنرال المسلم عبدالله، فضل الرجل التريث وعدم الاصطدام بالمؤسسة العسكرية أو الدخول مع قادتها في مهاترات كلامية، برغم مواقفه المعروفة حول رفض تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة. وكان رأي فيجاجيفا أن وقوع السلطة في يد العسكر بات واقعا ، وانه من اجل إعادة السلطة إلى المدنيين في أسرع وقت والمحافظة على مصلحة الوطن، يستدعي الأمر التفاهم بدلا من اللجوء إلى الحلول المتصلبة، ولا سيما لجهة وضع دستور جديد بدلا من دستور عام ١٩٩٧ . وكان الرجل يبتغي من وراء أسلوبه الهادئ هذا إقناع العسكر انه لا داعي لكتابة دستور جديد وانه يكفي إجراء بعض التعديلات الهادفة للحفاظ على دور وهيبة الملكية، فضلا عن إقناعهم بضرورة إتمام العملية خلال ستة أشهر بدلا من فترة السنة المقترحة.

٢- حينما أفرج العسكر عن مشروع الدستور الجديد الذي تضمن استحداث مواصفات وشروط محددة لمجلس الأمن القومي ، سارع فيجاجيفا إلى تأييده تحت لافتة « قبول أهون الشرين» والمقصود بالشرين هنا هما : شر رفض الدستور وبالتالي منح مجلس الأمن القومي حرية اختيار طريقة عمله ومواصفاته كيفما يريد، وشر رفض الدستور وبالتالي التنازل عن جزء من سلطة الشعب لمجلس الامن القومي. إلى ذلك أعلن الرجل تأييده مواد الدستور الجديد قائلا أنه يتضمن تحسينات لدستور عام ١٩٩٧ ، وموضحا أنه إذا وصل إلى السلطة ورأى في مواد الدستور خللاً يعيق تقدم البلاد وازدهارها، فانه لن يتردد في طلب إجراء تعديلات من خلال الأطر والهياكل التشريعية.

قصة تايلاند مع الساسة

غير أن قصة تايلاند مع السياسة وألاعيبها لم تنته بعد. فالبلاد مقبلة قريبا على انتخابات تكميلية قد تغير موازين القوى داخل البرلمان وبالتالي قد تسقط الحكومة الائتلافية التي يتزعمها الشاب الموهوب فيجاجيفا والطامح –كما قال في أكثر من لقاء صحفي – إلى أجندة على رأسها خدمة المواطن بالدرجة الأولى من خلال التركيز على تعليمه وتدريبه وتوفير أرقى الخدمات الصحية والسكنية والبلدية له، حتى وان استدعى الأمر إعادة تأميم بعض المنشآت التي حررها شيناواترا ضمن خطط تحرير الاقتصاد.

رسالة الملك الصامتة

و إذا جاز لنا القول فان أكثر من يدرك المصاعب التي تواجهها هذه البلاد في القادم من الأيام هو عاهلها المخضرم احتفل مؤخراً بعيد ميلاده الحادي والثمانين، لكنه ظهر كسيرا ومهموما ومتعبا أكثر من أي وقت مضى، بل الذي أثار هذه المرة على غير عادته ألا يوجه خطاباً إلى الأمة، وهو ما وصفه المراقبون بالرسالة الملكية غير المباشرة للدلالة على غضبه واستهجانه واستيائه مما قام به الشعب والساسة والأحزاب خلال شهر تشرين الثاني المنصرم بحق بلدهم.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com